الأمم المتحدة

A/C.3/62/5

الجمعية العامة

Distr.: General
2 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الثالثة
البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم بمعلومات عن تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال: ”تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان“.

(توقيع) أليشر **فوهيدوف**
الممثل الدائم
لجمهورية أوزبكستان

071107 071107 07-58013 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

معلومات عن تطبيق جمهورية أوزبكستان للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

صدّقت أوزبكستان بدون تحفظات على جميع معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن حقوق الإنسان، وهي تقدم تقارير دورية منتظمة عن تنفيذها إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات.

وبلغ مجموع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدق عليها برلمان أوزبكستان ما يزيد على ٦٠ معاهدة. وتولي الجمهورية اهتماما خاصا ليس للتصديق على تلك المعاهدات فحسب، بل كذلك لرصد تنفيذها.

ويُتوخى من تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن حقوق الإنسان في أوزبكستان تحقيق الأهداف التالية:

١ - المواءمة بين التشريعات المحلية وصكوك الأمم المتحدة الرئيسية

أدمج دستور أوزبكستان بالكامل الأحكام الرئيسية للشرعة الدولية لحقوق الإنسان. واعتمد البرلمان، منذ الاستقلال، ١٥ مدونة وما يزيد على ٤٠٠ قانون، عملا بالأحكام الرئيسية للصكوك الدولية بشأن حقوق الإنسان.

وللمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الأسبقية في النظام القانوني لأوزبكستان. وينص القانون على أنه، في حال وجود تعارض بين معايير المعاهدات الدولية والتشريعات المحلية، تكون الأسبقية للمعايير الدولية.

٢ - تقديم أوزبكستان تقارير دورية منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات

تقدم أوزبكستان تقارير دورية منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبلغ عدد التقارير الدورية التي قدمتها الجمهورية حتى الآن إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات ١٨ تقريرا.

٣ - متابعة توصيات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات

تُولي أوزبكستان اهتماما خاصا لإعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات. وإلى جانب الهيئات الحكومية، تساهم المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام مساهمة مكثفة في تلك الجهود. وتنفذ حاليا، على النحو الواجب، خمسة برامج عمل وطنية استنادا إلى توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وقد أنشئ في أوزبكستان فريق عامل مشترك بين الوزارات، يرأسه وزير العدل، لتنسيق ورصد عملية تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٤ - إنشاء آليات وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أوزبكستان، استنادا إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣

تشمل هذه الآليات محكمة دستورية ومعهدا لرصد التشريعات السارية وأمانة مظالم برلمانية ومركزا وطنيا لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية.

وإضافة إلى ذلك، أنشئ مكتب لحقوق الإنسان وفروع إقليمية تابعة له في إطار وزارة العدل، وذلك بموجب مرسوم صادر عن مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان، بغية تعزيز فعالية الحماية القانونية لحقوق الإنسان والحريات.

٥ - تحرير النظامين القضائي والقانوني

تُبذل جهود متضافرة في أوزبكستان لإصلاح النظام القضائي، بغية ضمان استقلال السلطة القضائية بوصفها ضامنا أساسيا لحماية حقوق الإنسان بفعالية.

ويشكّل المرسومان الرئاسيان بشأن ''إلغاء عقوبة الإعدام في جمهورية أوزبكستان'' و ''تخويل المحاكم الحق في إصدار أوامر بالاعتقال'' خطوة كبرى نحو تطوير النظامين القضائي والقانوني.

٦ - التوعية بحقوق الإنسان

تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٤٩، الذي أعلن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، اعتمد برلمان أوزبكستان برنامجا وطنيا للتوعية بالقضايا القانونية.

وبالإضافة إلى إنشاء آلية لرصد حقوق الإنسان، أعِد برنامج عمل وطني بشأن حقوق الإنسان ومبادرة لرصد تلك الحقوق.

وفي إطار هذا البرنامج، تتولى وزارة العدل مهمة التنسيق الدائم لأنشطة الهيئات الحكومية في مجال المساعدة والتوعية القانونيتين.

٧ - إنشاء نظام غير حكومي لحماية حقوق الإنسان

سنّ برلمان أوزبكستان، منذ الاستقلال، ما يزيد على ١٠ قوانين بشأن المنظمات غير الحكومية، مما أرسى الأسس القانونية لإحداث منظمات غير حكومية وتمكين المجتمع المدني من النمو.

وأقيمت في أوزبكستان قاعدة تشريعية صلبة لأنشطة المنظمات غير الحكومية، كما يدل على ذلك الارتفاع المستمر في عددها. فعلى مدى الإثنتي عشرة سنة الماضية، ارتفعت أعدادها بما يزيد على ٢٥٠ في المائة.

وهناك حاليا حوالي ٠٠٠ ٥ منظمة غير حكومية نشطة مسجلة في الجمهورية.

وتمارس الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية لأوزبكستان نشاطها منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بالتركيز على تقديم دعم شامل لتلك المنظمات.

وأنشئ، برعاية الرابطة، صندوق لدعم المنظمات غير الحكومية من أجل التشجيع على إحداث مؤسسات المجتمع المدني.